العرب
الخميس 2020/04/02
السنة 42 العدد 11665

تحجيم إيران في سوريا أولوية إسرائيلية رغم التحديات الداخلية

طائرات إسرائيلية تقصف اجتماعا «سريا للغاية» لضباط سوريين وإيرانيين

استهداف إسرائيل لاجتماع رفيع المستوى لمسؤولين عسكريين سوريين وإيرانيين وشحنة أسلحة لم تكد تطأ أبواب مطار تيفور قبل أن يتم قصفها، يحمل أكثر من دلالة لعل أهمها أن هدف القضاء على الوجود الإيراني داخل سوريا لا يزال يحظى بالأولوية لدى المؤسستين السياسية والأمنية الإسرائيلية على الرغم من الأزمات الداخلية المتفاقمة ومن بينها تفشي فايروس كورونا.

دمشق – يحمل استئناف إسرائيل قصفها للأراضي السورية والذي يتردد أنه استهدف هذه المرة اجتماعا بين ضباط رفيعي المستوى من الجيشين السوري والحرس الثوري الإيراني فضلا عن شحنة أسلحة وصلت إلى مطار تيفور العسكري، رسائل مزدوجة لإيران كما للداخل الإسرائيلي.

وعلى خلاف الغارات السابقة التي عادة ما تتم في وقت متأخر من الليل، قامت الطائرات الإسرائيلية في تمام الساعة الثامنة من مساء الثلاثاء بقصف بدا دقيقا ومركزا، في رسالة ضمنية بأن إسرائيل تفرض رقابة لصيقة على اجتماعات وتحركات الحرس الثوري الإيراني داخل سوريا، حتى تلك المفروض أنها تحظى بطابع "سري للغاية".

وأكدت مصادر ميدانية سورية لـ"العرب" أن شحنة الأسلحة التي تم استهدافها من جملة الأهداف التي قصفتها الطائرات الإسرائيلية كانت وصلت إلى مطار تيفور من قاعدة الشعيرات التي تعد مركز عمليات للحرس الثوري في محافظة حمص وسط سوريا.

ويقول متابعون للشأن الإسرائيلي إن الاستهداف الأخير كان الهدف الأساسي منه التأكيد على أنه رغم التحديات التي تواجهها إسرائيل، فإن ذلك لن يحرف أنظارها عما تعتبرها تهديدات وجودية من قبيل الوجود الإيراني في سوريا.

وتعيش إسرائيل على وقع أزمة سياسية غير مسبوقة في ظل استمرار تعثر مسار تشكيل حكومة مع بروز مؤشرات عن بداية تفكك جبهتي اليمين والوسط على السواء، وتأتي هذه الأزمة مع تفاقم خطر تفشي فايروس كورونا والذي بات يهدد أعلى هرم المؤسسة العسكرية في ظل ما كشفت عنه وسائل إعلام محلية حول إمكانية إصابة رئيس الأركان أفيف كوخافي وجنرالات آخرين بعد مخالطة أشخاص مصابين بالفايروس.

ويقول المتابعون إن إسرائيل من خلال قصفها لقاعدتي الشعيرات وتيفور ومواقع أخرى في ريف حمص تريد القول إنها لا تزال ممسكة بزمام الأمور وأن الأزمات التي تعانيها لن تضعف من جهودها في مواجهة خصومها الإقليميين، خاصة وأنها تخشى من أن ينظر إلى الوضع في الداخل الإسرائيلي على أنه علامة ضعف يمكن لهؤلاء الخصوم استغلالها لتجميع قواهم مجددا وإعادة التمركز بالقرب منها (الجنوب السوري مثالا).

وكانت مصادر في المعارضة السورية تحدثت في وقت سابق بأن القصف الإسرائيلي الذي طال مطار الشعيرات استهدف اجتماعا رفيع المستوى لضباط من الجيشين السوري والإيراني.

وقالت المصادر إن "القصف الذي طال مطار الشعيرات بطائرات حربية إسرائيلية من الأجواء اللبنانية استهدف طائرات نقل عسكرية إيرانية، واجتماعا لعدد من قادة الحرس الثوري وحزب الله اللبناني، وتم تأكيد مقتل الجنرال في الحرس الثوري أحمد رضا بوردستان".

> شحنة الأسلحة التي تم استهدافها كانت وصلت إلى مطار تيفور من قاعدة الشعيرات التي تعد مركزا لعمليات الحرس الثوري

وبحسب تلك المصادر فإن "قيادات أمنية عالية المستوى توجهت من العاصمة دمشق بالحوامات إلى المطار".

وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) ذكرت أنّ الدفاعات الجوية السورية تصدّت ليل الثلاثاء لصواريخ أطلقتها طائرات حربية إسرائيلية من الأجواء اللبنانية على أهداف في شرق حمص بوسط سوريا.

وقالت الوكالة إنّ "وسائط الدفاع الجوّي في الجيش العربي السوري تصدّت لعدوان إسرائيلي بالصواريخ شرق حمص وأسقطت عدداً منها قبل وصولها إلى أهدافها".

من جهته أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أنّ الطائرات الحربية الإسرائيلية "قصفت مطار الشعيرات في حمص بأكثر من ثمانية صواريخ"، مشيراً إلى أنّ هذا المطار العسكري تتمركز فيه القوات الإيرانية.

وتشكل عودة الضربات إشارة طمأنة للداخل الإسرائيلي الذي يعيش حالة قلق متزايدة جراء الوضع السياسي وانتشار كورونا، الذي بات يهدد بإصابات مئات الآلاف من الإسرائيليين، فضلا عن تداعياته الكارثية على اقتصاد البلاد.

وتتريث إسرائيل في الاعتراف بأي غارات داخل الأراضي السورية، بيد أن مسؤوليها سبق وأكدوا على أنهم يقومون بذلك وبشكل مكثف للحيلولة دون أن تتحول سوريا إلى جبهة متقدمة لإيران تستهدفها مستقبلا. وفي الخامس من مارس الماضي تصدّت الدفاعات الجوية السورية لصواريخ إسرائيلية في جنوب البلاد ووسطها. وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فقد استهدف القصف يومها مطارين عسكريين أحدهما مطار الشعيرات.

وفي الأسبوع الأول من شهر فبراير الماضي، قتل 12 مقاتلا من المجموعات الموالية لإيران في قصف إسرائيلي استهدف مواقع قرب دمشق وفي جنوب سوريا، وفي منتصف فبراير أيضا، أدت ضربات ليلية نسبت لإسرائيل إلى مقتل سبعة عناصر من الجيش السوري والحرس الثوري الإيراني في سوريا، بحسب المرصد.

وسبق أن حدد رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو مع بداية العام الجاري أن إنهاء الوجود الإيراني أحد أولويات إسرائيل خلال الأشهر المقبلة، وأنه لن يتورع في الذهاب بعيدا في هذه المسألة التي تكتسي أهمية وجودية.

أعين إسرائيل تترصد إيران وميليشياتها

مصير معسكر اليمين بإسرائيل على المحك

القدس – تبددت آمال الأوساط الإسرائيلية بقرب حل أزمة تشكيل الحكومة، مع ظهور بوادر تفكك لمعسكر اليمين على خلفية صراع على التموقع داخل الحكومة العتيدة، وانهيار معسكر الوسط.

وتوعد تحالف "يمينا" بقيادة وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت بالبقاء في المعارضة والعمل على الإطاحة برئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو في حال قدم ليكود تنازلات لتحالف أزرق ابيض.

وقال زعيم حزب "الاتحاد القومي" المنضوي ضمن تحالف "يمينا" بتسلئيل سموتريش، "لن نكون ورقة التوت في حكومة يسارية، حتى وإن ترأسها نتنياهو"، في إشارة إلى أنه كتلته لن تشارك في الحكومة الإسرائيلية لمجرد المشاركة. وسبق وأن صرح بنيت هذا الأسبوع، بأن الكتلة "مستعدة للجلوس في المعارضة، وإسقاط حكومة نتنياهو، إذا كانت يسارية".

ويقول محللون إن هذا الموقف المتشدد من قبل "يمينا" يعود لخشيتها من فقدان ثلاثة حقائب وزارية وازنة تمسكها اليوم وهي: الدفاع والمواصلات والتربية.

وكشف انتخاب زعيم تحالف أزرق ابيض بيني غانتس لمنصب رئيس الكنيست بمباركة من ليكود، الأسبوع الماضي، عن صفقة تطبخ خلف الكواليس بين هذا الثنائي لتشكيل حكومة وحدة طوارئ، وكان من المتوقع أن ترى هذه الحكومة النور خلال ايام قليلة بيد أن مسار المفاوضات تعثر مع تفكك تحالف أزرق ابيض، وظهور تمرد على نتنياهو من داخل حلفه.

ويعتقد محللون أن رغم ما يطل من انتقادات من اليمين لنتنياهو بيد أن وضع غانتس يبدو محرجا أكثر خاصة مع قرب انتهاء المهلة التي منحها له الرئيس رؤوفين ريفلين لتشكيل حكومة.

ولا يستبعد هؤلاء أن يكون نتنياهو المعروف عنه دهاءه السياسي قد تعمد المماطلة في الوصول إلى اتفاق مع غانتس لحين انتهاء تلك المهلة، حيث أنه سيجد نفسه المؤهل للتكليف، وبالتالي تشكيل حكومة، خاصة مع انهيار حلف تحالف أزرق الذي لم يعد يملك سوى 15 مقعدا في البرلمان.

غياب أفق لاحتواء كورونا يزيد هواجس العاهل الأردني من الوضع الاقتصادي

عمان – لا يخفي العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني هواجسه مما يمكن أن يحدثه تفشي فايروس كورونا من أضرار اقتصادية جسيمة على المملكة، خاصة مع انشغال الدول الداعمة بمكافحة هذا الوباء وتخفيف تبعاته عليها.

ووجه الملك عبدالله، الأربعاء، الحكومة لوضع خطة اقتصادية واضحة، لتخطي هذه الفترة الاستثنائية. جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماعا بمشاركة الأمير حسين بن عبدالله، لمناقشة خطط الحكومة وإجراءاتها في التخفيف من الآثار الاقتصادية لوباء كورونا.

وفاقم انتشار الفايروس من تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وسط حالة ارتباك للحكومة التي تتأرجح بين السير قدما في الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها أو التخفيف منها، وما لذلك من تبعات قد تكون كارثية على مستوى احتواء هذا الوباء.

وأقدمت حكومة عمر الرزاز، قبل أيام، على تخفيف جزئي للحظر الشامل الذي كانت فرضته، واعتبر خبراء اقتصاد أن هذه الخطوة ضرورية لجهة أن الإغلاق التام غير واقعي بالنسبة للأردن في وضعه الهش لأنه يعني إيقاف الدورة الاقتصادية المتعثرة بطبعها منذ سنوات.

وشدد الملك عبدالله الثاني خلال الاجتماع، الذي جرى عبر تقنية الاتصال المرئي، على ضرورة تنسيق الحكومة مع القطاع الخاص واستشارته بشأن الخطط الاقتصادية والخطوات التي عليهما اتخاذها، للحفاظ على الأمن الوظيفي للعاملين وضمان استدامة القطاع الخاص.

وأوعز العاهل الأردني للحكومة باتخاذ الإجراءات المناسبة، لتخفيف العبء على المواطنين وشركات القطاع الخاص، والإعلان عن هذه الإجراءات في أقرب وقت ممكن، وأهمية أن يكون لها أثر مباشر وحقيقي.

وأكد ضرورة أن تتخذ لجنة حماية الاقتصاد الوطني، التي تم تشكيلها أخيرا، سلسلة من الإجراءات المطلوبة، ضمن خطة للمنعة الاقتصادية، لدعم مؤسسات الأعمال وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتحديد الفرص التي يمكن الاستفادة منها.

ولفت إلى أهمية أن تعمل اللجنة على وضع آليات من شأنها إضفاء مرونة أكثر على قانون العمل، وتحديد القطاعات الرئيسية التي تساهم في دفع الاقتصاد، والطرق التي يمكن من خلالها إعادتها إلى العمل بشكل تدريجي.

وبدا واضحا تركيز الملك عبدالله على ضرورة تكاتف الجهود الداخلية (القطاعين العام والخاص) لتخفيف تبعات وباء كورونا على الوضع الاقتصادي، خاصة وأن أي دعم خارجي سيكون مقيدا ومشروطا، ولن يفي بالغرض في ظل هذا الظرف الحساس والذي لا يعرف بعد متى سينتهي.

واستلمت الحكومة الأردنية، الثلاثاء، الدفعة الأولى من برنامج "تسهيل الصندوق الممدد"، وقيمتها 139 مليون دولار، تم تحويلها إلى حساب الخزينة في البنك المركزي الأردني.

وبحسب بيان أصدرته وزارة المالية الأردنية، فإن هذه الدفعة تأتي ضمن برنامج "تسهيل الصندوق الممدد"، الذي تم التوافق عليه مع صندوق النقد الدولي ويمتد لأربع سنوات، وتبلغ قيمته الإجمالية 1.3 مليار دولار.

وبين وزير المالية، محمد العسعس، في البيان، أن تحويل الشريحة يأتي في وقت تتخذ وتراجع فيه الحكومة الأردنية عددا من الإجراءات الاقتصادية، لمجابهة جائحة كورونا، وسيساعد ذلك على توفير جزء من السيولة اللازمة للقيام بهذه الإجراءات.

وسجل الأردن حتى الثلاثاء، 268 إصابة بالفايروس، و5 حالات وفاة.

بسبب كورونا.. الملك عبدالله يخاطب الحكومة عبر تقنية الاتصال المرئي

بري بالمرصاد لباسيل

بيروت – دخل رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري بقوة على خط السجال حول ملف التعيينات المالية، في ظل تهديد زعيم تيار المردة سليمان فرنجية بسحب وزرائه من حكومة حسان دياب، وتلويح زعيم تيار المستقبل سعد الحريري باستقالة نواب كتلته في البرلمان، إذ تعهد بري بأن يقف "بكل ما أوتي من قوة كحارس لهذه الجمهورية".

وقال مصدر سياسي لـ"العرب" إن هناك تباينا بين موقفي بري وحزب الله الذي ترك للرئيس ميشال عون وصهره وزير الخارجية السابق جبران باسيل "فعل ما يشاءان في الملفات الإدارية (منها التعيينات) غير السياسية"، في حين لم يعد خافيا عدم رضا بري عن حكومة دياب التي سخر من "اختراعها البارود" في ذروة السجال حول إعادة المغتربين اللبنانيين من الخارج.

ويضيف المصدر أن ما قصده رئيس البرلمان بتعهده بلعب دور "حارس الجمهورية" إنما يستهدف التصدي لعون وباسيل في مسألة التعيينات، كما فعل في معارضته لتشريع قانون يبيح للمصارف تقييد الودائع (كابيتال كونترول) وسحبها. ويشير إلى أن بري أراد القول إنه "سيحمي الجمهورية من الاستيلاء العوني على الشؤون المالية".

وكان رؤساء الوزراء السابقين سعد الحريري وفؤاد السنيورة وتمام سلام ونجيب ميقاتي أصدروا بيانا هذا الأسبوع حذروا فيه من عواقب محاولات الاستيلاء على الدولة من خلال معركة التعيينات. واعتبرت وزيرة العدل ماري كلود نجم، الأربعاء، أن "مكافحة المحاصصة أصعب من مكافحة كورونا"، علما أن الوزيرة تعتبر موالية للتيار الوطني الحر الذي يقوده باسيل.

وجمدت التحفظات أولا التعيينات القضائية، ويرجح المصدر أن تؤول التعيينات المتعلقة بنواب حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف إلى المصير ذاته مرحليا. وسعى التيار الوطني الحر إلى الاستئثار بحصة المسيحيين في التعيينات المصرفية، ما أغضب فرنجية وأثار استياء بري خاصة مع محاولة التيار وزعيمه التدخل في حصة الطائفتين الشيعية والسنية.

ويقول المصدر إن الحريري يقبل بالتمديد لمن يشغل تلك المناصب من السنة في حين يصر دياب على تغيير جميع الوجوه الموجودة.

وأعاد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الأربعاء، التصويب على الثلاثي الحاكم (حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر) بسبب التعيينات. وشدد على أن "أولى الإشارات اللاإصلاحية التي تصدر عن هذه الحكومة هي ما تسرب عن التعيينات في حاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وهيئة الأسواق المالية".

واعتبر أن "التعيينات المرتقبة بعيدة عن كل كفاءة وروح إصلاحية، والسبب: فتش عن الثلاثي غير المرح، وطالما أنه ممسك ومتمسك بالسلطة لا نرجو خيرا من أي شيء".